السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/29/C/7/Add.1

المجلس

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 15–26 تموز/يوليه 2024

البند 14 من جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والعشرين

إضافة

أولا – مقدمة

1 – عُقد الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين للجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 1 إلى 12 تموز/يوليه 2024. وشارك في الاجتماعات ما مجموعه 32 عضوا. ولم يتمكن بعض الأعضاء من الحضور لأسباب تتعلق بالميزانية أو لأسباب صحية. وأسهم كل من مالكولم كلارك وسي – جونغ جو وهاريو نوغروهو في بنود جدول الأعمال عن بُعد وعن طريق البريد الإلكتروني. ونتيجة لتأثيرات إعصار بيريل في جامايكا، الذي أدى إلى تعطيل وتأخير جدول العمل المخطط له، عقدت اللجنة اجتماعاتها عن بُعد في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2024.

060824 250724 24-12887 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – أنشطة المتعاقدين

ألف – تقرير عن حالة عقود الاستكشاف والاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

2 – أحاطت اللجنة علما بحالة عقود الاستكشاف في 31 أيار/مايو 2024، والتي لم تتغير كثيرا منذ آذار/مارس[1]. وأشار التقرير إلى أن ثلاثة متعاقدين قدموا تقاريرهم الدورية لفترة الخمس سنوات في النصف الأول من عام 2024، وهي قيد الاستعراض حاليا[2].

3 – وعملا بالفقرة 15 من الوثيقة ISBA/29/C/5، وضعت اللجنة نموذجا لتقارير الاستعراض الدوري لفترة الخمس سنوات يهدف إلى ضمان أن يقدم المتعاقدون معلومات تحليلية بطريقة موجزة خلال عملية إعداد التقارير الدورية، مثل المعلومات المتعلقة بتحليلات الثغرات وكيفية سد هذه الثغرات في دورة الإبلاغ التالية[3].

تقرير التنقيب

4 – في 1، و 9 إلى 11 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في تقرير مسح للتنقيب مقدم من شركة Argeo Survey AS. وأشارت إلى أن الأمين العام تلقى في 28 شباط/فبراير 2023 إخطارا من هذه الشركة باعتزامها إجراء مسح للتنقيب في الجزء الشمالي من مرتفع وسط المحيط الأطلسي عملا بالمادة 4 من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة[4].

5 – وجرت أنشطة التنقيب بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، قدمت الشركة تقريرا إلى الأمين العام يتضمن تحليلا أوليا للبيانات التي تم جمعها.

6 – وأحاطت اللجنة علما بالنتائج الرئيسية التي تم الحصول عليها، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذها المنقّب للعمل وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وبعد النظر في التقرير والردود الإضافية التي قدمها المنقّب، أشارت اللجنة إلى أن المنقّب قد امتثل لنظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة وأنه سيقدم تقريرا سنويا في عام 2024، وستنظر فيه اللجنة في دورتها المقبلة.

باء – تنفيذ برامج التدريب في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

7 – في 1 تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن حالة البرامج التدريبية التي يقدمها المتعاقدون منذ الجزء الأول من دورتها التي عقدت في آذار/مارس 2024. وأشارت إلى أنه، منذ آذار/مارس، نُفذ بنجاح ما مجموعه 40 عملية تنسيب للبرامج التدريبية من جانب 10 متعاقدين بموجب 12 عقدا للاستكشاف. وعلاوة على ذلك، اختارت اللجنة 20 من أصل 25 فرصة تدريبية مقدمة بموجب ستة عقود

(1) انظر ISBA/29/C/5.

(2) الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات؛ وحكومة جمهورية كوريا؛ وشركة الموارد المعدنية البحرية العالمية. ومن المتوقع صدور تقارير الاستعراضات الدورية من الجهات المتعاقدة التالية أسماؤها في عام 2024: معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار؛ وشركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف؛ والشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات؛ وشركة بيجين الرائدة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة؛ ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي.

(3) ISBA/29/LTC/7.

(4) ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق.

للاستكشاف لصالح مرشحين من الدول الأعضاء النامية. وصدرت توصية بإعادة الإعلان عن الفرص الخمس المتبقية بسبب العدد المحدود من الطلبات الواردة. وأقرت اللجنة بأنه، تمشيا مع التعهد المتعلق بمشروع إشراك المرأة في بحوث أعماق البحار، تم إحراز تقدم لضمان تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين من خلال اختيار مرشحات مؤهلات في 50 في المائة من عمليات التنسيب للبرامج التدريبية، حيثما أمكن، ورحبت بمواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

8 - وفي 11 تموز/يوليه، اختارت اللجنة، بناء على توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، مرشحين أصليين ومرشحين احتياطيين للتدريب في عرض البحر وبعد الرحلات البحرية الذي يقدمه المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا عملا بعقده لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات[5].

9 - ورحبت اللجنة بالمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن نفقات التدريب التي تكبدها المتعاقدون في الفترة من عام 2001 إلى عام 2022. وأشارت إلى ضرورة تذكير المتعاقدين بتقديم أرقام مصنفة لتكاليف التدريب في تقاريرهم السنوية.

10 - وأشارت اللجنة إلى أن إطلاق شبكة تنمية قدرات الخريجين التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار من شأنه أن يعزز أوجه التآزر مع البرامج والمبادرات الأخرى التي تنفذها السلطة ويشجع على زيادة مشاركة المتدربين السابقين من البرنامج التدريبي الذي يقدمه المتعاقدون[6].

جيم - التقارير السنوية للمتعاقدين

11 - نظرت اللجنة خلال الجزء الثاني من دورتها التاسعة والعشرين في 30 تقريرا سنويا عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام 2023، قُدمت عملا بالمادة 10 من الشروط القياسية لعقود الاستكشاف. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة لما قدمته من دعم في تقييم التقارير السنوية.

12 - ووفقا للممارسة المعمول بها، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب التالية للتقارير السنوية: الجوانب القانونية والمالية والتدريبية؛ والجوانب الجيولوجية والتكنولوجية؛ والجوانب البيئية. وخصصت اللجنة 5 أيام من أصل 10 أيام من اجتماعاتها (من 2 إلى 4، و 8، و 9 تموز/يوليه) للنظر في التقارير السنوية في إطار الأفرقة العاملة المعنية.

13 - ولاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين أشاروا في تقاريرهم السنوية إلى أنهم سيسعون إلى إدخال تعديلات على خطط عملهم، وفي بعض الحالات قاموا بذلك بالفعل، وأشارت إلى أن هذه التعديلات ستكون ضرورية بسبب جملة أمور منها استمرار غياب إطار تنظيمي للاستغلال وحالات عدم اليقين في الظروف الاقتصادية العالمية، إضافة إلى توقعات أسعار المعادن. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن مثل هذه التعديلات يجب أن تتماشى مع العقود ذات الصلة وأن تتبع التشاور مع السلطة على النحو الواجب. وبينما ستواصل اللجنة رصد عمل هؤلاء المتعاقدين، في ظل توقع الاضطلاع بأعمالهم وفقا لالتزامات كل منهم، تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس إلى هذه المسألة.

(5) انظر ISBA/29/LTC/9.

(6) انظر www.isa.org.jm/join-the-isa-capacity-development-alumni-network-ican/.

14 - وقيّمت اللجنة أداء جميع أنشطة المتعاقدين على أساس المعايير الواردة في الوثيقة ISBA/29/LTC/5. ونظرا لتعطيل وتأخير عمل اللجنة بسبب إعصار بيريل، فقد قررت مواصلة العمل في فترة ما بين الدورات بشأن هذا التقييم والعودة إلى هذه المسألة خلال الجزء الأول من الدورة الثلاثين. ووفقا للإجراء المبين في الوثيقة ISBA/29/LTC/5، حددت اللجنة مبدئيا المتعاقدين الذين يستحقون اهتماما خاصا، وطلبت إلى الأمانة أن تحيل شواغلها من أجل مواصلة النظر في المسألة في أوائل عام 2025.

15 - وبالإضافة إلى التعليقات المحددة التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير، والتي سيحيلها الأمين العام إلى فرادى المتعاقدين، نظرت اللجنة في التعليقات العامة الوارد بيانها أدناه.

الجوانب القانونية والمالية والتدريبية

16 - أشارت اللجنة مع الارتياح إلى أن المتعاقدين قدموا تقاريرهم السنوية قبل الموعد النهائي المحدد. وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن معظم المتعاقدين قد امتثلوا لمتطلبات إعداد التقارير المنصوص عليها في الوثيقتين ISBA/21/LTC/15 و ISBA/21/LTC/15/Corr.1، فإن بعضهم لم يمتثل لها. وتم تذكير المتعاقدين بالامتثال لمتطلبات إعداد التقارير المدرجة في النموذج، بما في ذلك الاستخدام الصارم لترقيم الفصول والعناوين في هيكلة تقاريرهم السنوية. ويجب إدراج جميع أرقام الفصول والعناوين، حتى لو لم يتم الاضطلاع بأي عمل فيما يتعلق بمواضيع محددة في سنة معينة.

17 - وكررت اللجنة التأكيد على أن المتعاقدين مطالبون بتقديم تقارير صحيحة وكاملة عن الأنشطة في منطقة عقودهم. ولاحظت اللجنة مع التقدير حجم المعلومات التفصيلية المقدمة، لكنها شجعت المتعاقدين على النظر في تقديمها بطريقة أكثر إيجازا. ولوحظ أيضا أن بعض المتعاقدين أشاروا إلى مصادر خارجية بدلا من إدراج المعلومات ذات الصلة في تقاريرهم السنوية. ويجب أن تحتوي التقارير السنوية على جميع المعلومات المطلوبة لعرض مواضيع محددة.

18 - وفي حين أن معظم المتعاقدين قد التزموا بخطط عملهم، لاحظت اللجنة بقلق أن مستويات الإنفاق لعدد من المتعاقدين كانت أقل بكثير مما كان مقدرا، وذكّرت المتعاقدين الذين لم يقدموا بعد تفسيرات بشأن هذا التباين بأن يفعلوا ذلك. ومن ناحية أخرى، أبلغ متعاقدون آخرون عن نفقات أعلى بكثير، مما يشير إلى أنهم كانوا يقومون بتحديث أعمالهم الاستكشافية. ولاحظت اللجنة أن ذلك يشكل اتجاها إيجابيا. ولاحظت اللجنة بارتياح أيضا أن عددا من البرامج التدريبية قد اكتمل في عام 2023.

الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية

19 - لاحظت اللجنة أن المتعاقدين نفذوا أنشطتهم بشكل عام وفقا لخطط عملهم. وأُشيد بالمتعاقدين الذين قاموا بأنشطة تتجاوز ما خططوا له وأبلغوا عن اكتشافات لرواسب جديدة من الكبريتيدات المتعددة الفلزات لعام 2023، بينما تم تشجيع المتعاقدين الآخرين الذين لم ينفذوا أنشطتهم كما هو متوقع على وضع استراتيجية حول كيفية القيام بذلك. ولوحظ أن الردود التي قدمها المتعاقدون على الأسئلة المتعلقة بالجوانب الجيولوجية والتكنولوجية التي أثيرت في دورة الإبلاغ السابقة كانت مرضية.

20 - ولاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين لم يمتثلوا لجميع المتطلبات الواردة في الفرع الثالث من الوثيقة ISBA/21/LTC/15 والوثيقة ISBA/21/LTC/15/Corr.1 (على سبيل المثال، متطلبات مسار السفينة، والملاحة، وقياس الأعماق). وطُلب تحسين تقديم البيانات الرقمية وتقديمها وفقا للنماذج الواردة في قاعدة

بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)[7]. ولوحظ إحراز تقدم كبير في استخدام وجودة البيانات المقدمة من مختلف المتعاقدين. وعلى الرغم من حدوث تحسن ملحوظ، لاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين لا يزالون لا يقدمون البيانات الرقمية، التي لا تزال تمثل جانبا بالغ الأهمية لإدارة البيانات بشكل شامل وفعال داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إدراج الخرائط في التقارير السنوية لعرض أي بيانات ذات صلة بالمكان (مثل مواقع أخذ العينات من المواد التي تم تحليلها).

21 - ولاحظت اللجنة أن عددا قليلا من المتعاقدين أحرز تقدما كبيرا في إجراء اختبارات لمكونات التعدين، بينما لم يقدم آخرون معلومات بشأن تكنولوجيا التعدين. وذكّرت اللجنة المتعاقدين الذين أوشكت عقودهم على الانتهاء بأن يقدموا معلومات عن استراتيجياتهم للتحضير لمرحلة الاستغلال.

22 - ولاحظت اللجنة أيضا أن العديد من المتعاقدين كانوا يدخلون السنوات الخمس الأخيرة من عقدهم ولم يقوموا بتقدير الموارد أو تطوير معدات التعدين وبروتوكولات الاختبار.

23 - ولاحظت اللجنة أنه فيما يتعلق بأنشطة استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، كان هناك تفاوت كبير بين المتعاقدين في درجة التقدم المحرز نحو الإنتاج التجاري. وفي حين نجح بعض المتعاقدين في اختبار مكونات التعدين في البحر، كان آخرون لا يزالون يقومون بإعداد التصاميم المفاهيمية لنظم التعدين. وطلبت اللجنة إلى المتعاقدين أن ينظروا في التعاون أو التآزر مع متعاقدين آخرين في تطوير نظم التعدين.

الجوانب البيئية

24 - أشادت اللجنة بنوعية وكمية الدراسات البيئية التي أجراها عدد من المتعاقدين. ولاحظت وجود عدد متزايد من المقارنات والتعاون داخل المناطق أو فيما يتعلق بأنواع معينة من الموارد المعدنية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تشجيع المتعاقدين أيضا على إجراء دراسات بيئية خارج مناطق عقودهم للمساعدة في وضع و/أو استعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية. ومع ذلك، ذكّرت اللجنة المتعاقدين بأن الترتيبات مع متعاقدين آخرين لتيسير التعاون و/أو الانخراط في أنشطة مشتركة لا تعفيهم من الالتزام بتنفيذ خطط عملهم وتقديم معلومات عن الأنشطة المضطلع بها.

25 - ولاحظت اللجنة أن عددا من المتعاقدين لم يقم بعد بإجراء عمليات رصد سطحية منهجية للطيور البحرية والكائنات الحيوانية السطحية، مثل الثدييات البحرية والسلاحف البحرية وغيرها من الحيوانات الضخمة (مثل أسماك القرش والتونة وسمك الشمس)، التي قد تتأثر بأنشطة المتعاقدين المتعلقة بالموارد المعدنية. ولاحظت اللجنة كذلك أن الدراسات التي أجراها المتعاقدون بشكل عام على المجتمعات البيولوجية البحرية (في العمود المائي) كانت محدودة.

26 - كما لوحظ أن بعض المتعاقدين أدرجوا ملاحق كبيرة كجزء من تقاريرهم السنوية. وفي حين أعربت اللجنة عن تقديرها لهذا المستوى من التفاصيل عند الاقتضاء، فقد اقترحت أن يقدم المتعاقدون البيانات والمعلومات التكميلية ذات الصلة في ملفات منفصلة أو في شكل روابط إلكترونية.

27 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن المزيد من المتعاقدين قد أجروا تحليلات للثغرات لتحقيق أهداف برنامج الأنشطة الذي مدته خمس سنوات، تمشيا مع المتطلبات الواردة في الوثيقة ISBA/19/LTC/8.

(7) ISBA/21/LTC/15 و ISBA/21/LTC/15/Corr.1، المرفق الرابع؛ وانظر أيضا www.isa.org.jm/exploration-contracts/reporting-templates/ و https://data.isa.org.jm/isa/map/.

غير أنها لاحظت أن عددا منهم كان يركز على مكون بيولوجي معين. وأوصت اللجنة بأن يجري المتعاقدون تقييما شاملا على نطاق خط الأساس البيئي بأكمله، والذي ينبغي أن يشمل دراسة الخواص الكيميائية والفيزيائية للمحيطات، والخصائص الجيولوجية، والتدفقات إلى الرواسب، والتعكر الأحيائي، ومعدلات الترسب، والمجتمعات الأحيائية.

28 - وأشارت اللجنة، فيما يتعلق بدراسات خط الأساس البيئي، إلى أنه لا يزال يتعين على عدد من المتعاقدين معالجة المستويات الكافية من جهود أخذ العينات وتكرارها.

29 - وذكّرت اللجنة المتعاقدين بتقديم البيانات الرقمية البيئية باستخدام نماذج الإبلاغ المخصصة ومن خلال واجهة المستخدم التي تحمل عنوان "تحميل" في بوابة DeepData[8].

30 - وبصفة عامة، يمكن تحسين تعريف الوصف ومستواه في برنامج أنشطة المتعاقدين، وإن كان ذلك بطريقة موجزة. ولاحظت اللجنة أنه، في عدة حالات، لم يقدم المتعاقدون مؤشرات على مستوى جهود أخذ العينات وتوزيعها للسنة التالية. وذكّرت اللجنة المتعاقدين بالقيام بذلك في إعداد التقارير السنوية وفي عمليات الاستعراض الدوري.

دال - التخلي عن المناطق المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

31 - في 1 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علما بالتخلي عن مناطق في إطار ثلاثة عقود لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، موقعة بين السلطة والمتعاقدين التالية أسماؤهم: المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية[9]؛ والمنظمة اليابانية للمعادن وأمن الطاقة[10]؛ والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات[11].

32 - ولاحظت اللجنة أن المتعاقدين يمتثلون للمتطلبات الواردة في النظام المتعلق بالاستكشاف والتوصيات المتعلقة بالتخلي عن القطاعات المشمولة بالعقود[12]، وكررت دعوتها للمتعاقدين إلى النظر، على أساس طوعي، في الخصائص البيئية للمنطقة لدى تحديد الخلايا المشمولة بالتخلي.

(8) متاحة على الرابطين التاليين: www.isa.org.jm/exploration-contracts/reporting-templates و https://data.isa.org.jm/isa/map.

(9) انظر ISBA/29/C/16.

(10) انظر ISBA/29/C/18.

(11) انظر ISBA/29/C/17.

(12) المادة 27 من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق)، والمادة 27 من نظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة (ISBA/18/A/11، المرفق)، و ISBA/25/LTC/8.

ثالثا - طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

33 - واصلت اللجنة نظرها في الطلبين المقدمين من حكومة الهند. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تلقت إخطارا بالردود من مقدم الطلب في 28 أيار/مايو 2024 على الأسئلة التي طُرحت عليه في 7 آذار/مارس 2024[13].

34 - ونظرت اللجنة في طلب خطة عمل خاصة بالكبريتيدات المتعددة الفلزات في 3 و 4 و 10 و 11 تموز/يوليه 2024. وفي 6 تموز/يوليه، صاغت اللجنة أسئلة إضافية لمقدم الطلب. وفي 10 تموز/يوليه، تلقت اللجنة رسالة من الأمين العام يحيل فيها ردود مقدم الطلب على الأسئلة. وفي 11 تموز/ يوليه، أوصت اللجنة بالموافقة على الطلب واعتمدت تقريرها وتوصيتها إلى المجلس[14].

35 - ونظرت اللجنة في طلب خطة عمل متعلقة بقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في الفترة من 8 إلى 11 تموز/يوليه 2024 واعتمدت تقريرا لينظر فيه المجلس[15].

رابعا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

تحديد قيم العتبات البيئية

36 - في 5 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أحرزته الأفرقة الفرعية التابعة لفريق الخبراء لما بين الدورات فيما يتعلق بتحديد قيم العتبات البيئية. ونظرا للحاجة إلى مواءمة التقدم المحرز على نطاق الأفرقة الفرعية الثلاثة بفعالية وإتاحة إجراء مناقشات بشأن التفاعلات الممكنة بين الضغوط البيئية التي قد تنجم عن التعدين، عُقد اجتماع بالحضور الشخصي لفريق الخبراء لما بين الدورات في كينغستون في الفترة من 27 إلى 29 حزيران/يونيه 2024.

37 - ولاحظت اللجنة أنه تم إحراز تقدم كبير في إطار الأفرقة المعنية فيما يتعلق بحالة القاعدة المعرفية لتحديد مستويات العتبات، ونطاق العتبات، بما في ذلك المؤشرات المناسبة، ونُهج وضع قيم العتبات مع مراعاة مستوى عدم اليقين ومستوى الثقة.

38 - وسلطت اللجنة الضوء على قيمة الاجتماع بالحضور الشخصي في دفع عجلة وضع قيم العتبات في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن تنظر اللجنة في مشروع تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات في اجتماعها المقبل خلال الجزء الأول من الدورة الثلاثين. وسيُطرح مشروع التقرير للتشاور مع أصحاب المصلحة بعد أن تنظر فيه اللجنة.

(13) انظر ISBA/29/LTC/2 و ISBA/29/LTC/3.

(14) ISBA/29/C/14.

(15) ISBA/29/C/19.

خامسا – تخطيط الإدارة البيئية

اعتماد نهج موحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها

39 – اعتمدت اللجنة بصفة مؤقتة، خلال الجزء الأول من الدورة، إجراءات موحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإنشائها واستعراضها، بما في ذلك نموذج يتضمن الحد الأدنى من المتطلبات الواردة في الوثيقة ISBA/29/C/10. وفي نفس الاجتماعات، قررت اللجنة دعم التنفيذ العملي للإجراءات الموحدة والنموذج من خلال وضع توصيات بشأن التوجيهات التقنية للجنة لاستكمال الإجراءات الموحدة والنموذج، وبالتالي إنشاء حزمة شاملة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإنشائها واستعراضها[16]. وكانت اللجنة قد عملت على نطاق واسع لتحقيق هذه الغاية منذ آذار/مارس وعقدت اجتماعا افتراضيا في 20 حزيران/يونيه 2024.

40 – ولدى وضع الصيغة النهائية لمشروع الإجراءات الموحدة والنموذج والتوصيات، نظرت اللجنة في التعليقات الخطية الواردة في التقارير الخطية الثمانية[17] المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين بشأن نسخة سابقة من مشروع الإجراءات الموحدة والنموذج، الواردة في الوثيقة ISBA/27/C/37. ويرد في مرفق هذه المذكرة ملخص لنظر اللجنة في التعليقات الخطية. ولاحظت اللجنة أن التعليقات الخطية تعكس العناصر الرئيسية في المقترحات المقدمة إلى المجلس في عام 2020 بشأن إجراءات[18] ونموذج[19] لخطط الإدارة البيئية الإقليمية.

41 – ولاحظت اللجنة كذلك أن بعض جوانب الإجراءات الموحدة والنموذج والتوصيات ستحتاج إلى مواءمتها مع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، عند اعتماده. وكان من المتصور كذلك أن التوصيات ستحتاج إلى تحديث لتضمينها التطورات في المعرفة العلمية وضمان أنها توفر التوجيه التقني المناسب لمواصلة دعم عملية خطة الإدارة البيئية الإقليمية. وخلال الاجتماعات، استعرضت اللجنة كذلك مشروع التوصيات في 1 و 5 تموز/يوليه، وفي 10 تموز/يوليه، اعتمدت اللجنة التوصيات[20].

(16) انظر ISBA/29/C/7.

(17) متاحة على الرابط التالي: www.isa.org.jm/protection-of-the-marine-environment/regional-environmental-management-plans/standardized-approach/.

(18) ISBA/26/C/6.

(19) ISBA/26/C/7.

(20) ISBA/29/LTC/8.

المرفق

النظر في التعليقات الخطية على مشروع الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها (ISBA/27/C/37، المرفق)

1 - في تنقيح مشروع الإجراءات الموحدة والنموذج لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإنشائها واستعراضها، ومن خلال إعداد التوصيات المتعلقة بوضع هذه الخطط دعما للإجراءات الموحدة والنموذج، تناولت اللجنة معظم التعليقات الخطية الواردة ووافقت على العديد منها، ولا سيما ما يلي:

- الإشارة إلى ضرورة وجود خطة إدارة بيئية إقليمية قبل النظر في أي خطة عمل للاستغلال في المنطقة المعنية.
- تجنب التعبير عن عدد محدد من حلقات العمل اللازمة لدعم وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية.
- ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على محتوى وإجراءات إعداد التقييم البيئي الإقليمي وتقارير البيانات إلى جانب قوائم المعلومات العلمية التي سيتم تجميعها في إطار هذه التقارير.
- ينبغي دعوة الخبراء المعنيين وأصحاب المصلحة في هذا المجال وممثلي الهيئات الدولية ذات الصلة إلى أي حلقة عمل معينة استنادا إلى عملية جرد للخبراء والجهات صاحبة المصلحة.
- التوسع في معايير اختيار الخبراء الذين سيتمكنون من المشاركة في حلقات العمل.
- إتاحة مدة 90 يوما على الأقل للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية.
- تحديد الظروف التي قد تؤدي إلى استعراض خطة الإدارة البيئية الإقليمية وإدراج المشاورات أثناء استعراض الخطة وتنقيحها.
- إدراج عملية إعداد تقارير منتظمة عن المعلومات العلمية وبيانات الرصد المتاحة حديثا من جانب اللجنة وإتاحتها.
- من المحتمل أن يؤدي استعراض خطة الإدارة البيئية الإقليمية إلى تنقيح التدابير الإدارية في الخطة.
- يجب أن يحتوي النموذج على الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تستوفيها كل خطة للإدارة البيئية الإقليمية.
- تحديد الأهداف والغايات الشاملة لخطط الإدارة البيئية الإقليمية التي يمكن توحيدها في النموذج.
- تحديد المعلومات اللازمة لوصف الظروف الجيولوجية والأوقيانوغرافية والبيئية الإقليمية، والأنشطة البشرية، والتدابير الإدارية، ووصف المناطق المهمة بيئيا، في النموذج.
- إدراج قسم عن برنامج الرصد الإقليمي في الإجراءات الموحدة والنموذج.
- إدراج قائمة بالتدابير الإدارية المحتملة في إطار نموذج خطة الإدارة البيئية الإقليمية (التدابير القائمة على أساس المناطق، والتدابير الموسمية/الزمنية، والقيود على الكائنات الحية، وما إلى ذلك).
- إدراج النظر في طرق تجنب التأثيرات الناجمة عن عمليات التعدين المحتملة في الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق.

2 - ورأت اللجنة أن التعليقات الخطية التالية تتطلب مزيدا من الدراسة، ولم يتم إدراجها في الإجراءات الموحدة والنموذج والتوصيات:

- إدراج إشارة إلى المادة 149 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأضيفت حاشية في الإجراءات الموحدة للإشارة إلى أن المفهوم لا يزال قيد التفاوض في المجلس. ولذلك، لم يتم إدراج هذه المراجع. وإذا لزم الأمر، سيتعين مواءمة أي إشارات إلى التراث الثقافي المغمور بالمياه مع نظام استغلال الموارد المعدنية في "المنطقة" ما إن يتم اعتماده.

- التعليق على أن خطة الإدارة البيئية الإقليمية يجب أن تعمل على إدارة التضاربات المحتملة بين الأنشطة البشرية المختلفة التي تحدث في نفس المنطقة. واعتبرت اللجنة أنه كجزء من عملية خطة الإدارة البيئية الإقليمية، ينبغي تحليل وتقييم الآثار التراكمية الناجمة عن الأنشطة المختلفة للاسترشاد بها في وضع التدابير الإدارية بما يتماشى مع ولاية السلطة، ولكن خطط الإدارة البيئية الإقليمية لا يمكن أن تدير التضارب المحتمل بين الأنشطة.

- التعليق المتصل بما إذا كان ينبغي أن تكون الإجراءات الموحدة والنموذج لخطط الإدارة البيئية الإقليمية معيارا ملزما. ولاحظت اللجنة أنه تم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة في التقارير الخطية الواردة من الدول الأعضاء بشأن طبيعة خطط الإدارة البيئية الإقليمية.

- التعليق المتصل باحتمال إنشاء لجان خبراء للاضطلاع بمهام معينة في عملية خطة الإدارة البيئية الإقليمية التي تقوم بها اللجنة حاليا. ولاحظت اللجنة أنه قد تم الإعراب عن آراء مختلفة في التقارير الخطية الواردة من الدول الأعضاء في هذا الصدد. وقد أتاحت عملية وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية واستعراضها، على النحو المبين في النسخة المنقحة من الإجراءات الموحدة والنموذج والتوصيات، التعاون الفعال مع الخبراء الخارجيين من خلال حلقات العمل والمشاورات العامة لمشروع خطط الإدارة البيئية الإقليمية.

- التعليق المتصل بتجميع جميع البيانات في تقرير البيانات والتقييم البيئي الإقليمي في قاعدة بيانات واحدة (مثل DeepData). وتقرير البيانات والتقرير البيئي الإقليمي متاحان على الموقع الشبكي للسلطة الدولية لقاع البحار، وترد روابط لمجموعات البيانات المجمعة في التقارير. ومع ذلك، فإن تحميل جميع البيانات إلى قاعدة بيانات DeepData سيتطلب موارد كبيرة نظرا لحجم البيانات وتنوع صيغها وأن العديد من مجموعات البيانات لا تحتفظ بها السلطة.

- التعليقات المتصلة بإدراج سيناريوهات لأنشطة التعدين وتعيين مناطق التعدين داخل المناطق المشمولة بالعقود، كجزء من التدابير الإدارية في إطار خطة الإدارة البيئية الإقليمية. ورأت اللجنة أنه نظرا للحاجة إلى وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية قبل النظر في أي طلب لخطة عمل للاستغلال في المنطقة المعنية، ونظرا لعدم اليقين في الوقت الحاضر بشأن طبيعة ومدى عمليات التعدين لبعض الموارد المعدنية، سيكون من الصعب وضع سيناريوهات واقعية وتقييمها.

- التعليق المتصل بوضع توجيهات في إطار خطة الإدارة البيئية الإقليمية بشأن حجم ومواقع المناطق المرجعية للتأثير والحفظ داخل المناطق المشمولة بالعقود. واعتبرت اللجنة أن التوجيهات المتعلقة بالمناطق المرجعية للتأثير والحفظ ينبغي أن تحدد من خلال القواعد والنظم والمعايير

والمبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة بالمناطق المشمولة بالعقود، وليس في خطط الإدارة البيئية الإقليمية.

- التعليق المتصل بتوفير آلية تعويض للمتعاقدين إذا كان إنشاء الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق داخل مناطق عقودهم سيؤدي إلى حماية المناطق التي تنطوي على أكبر إمكانيات للتنقيب وعدم إتاحتها لتنمية الموارد. ورأت اللجنة أنه ينبغي إجراء مزيد من المناقشة حول كيفية قيام المتعاقدين بالتخلي عن المناطق المشمولة بعقود إذا ما حسن ذلك الإدارة البيئية الإقليمية.